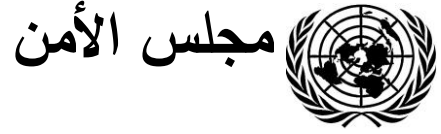


Distr.: General
28 November 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أبلغكم، باسم حكومتي، بأن الولايات المتحدة اتخذت تدابير في إطار ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، رداً على هجمات مسلحة شنتها الميليشيات الموالية لقوات حرس الثورة الإسلامية لإيران ضد أفراد الولايات المتحدة ومنشأتها في العراق وسوريا. وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً بالرسائل السابقة الموجهة إلى المجلس، بما فيها الرسائل المؤرخة 27 شباط/فبراير 2021 و 29 حزيران/يونيه 2021 و 26 آب/أغسطس 2022 و 27 آذار/مارس 2023 و 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ومنذ الأيام التي وجهت فيها رسالتي إلى المجلس بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت الميليشيات المرتبطة بقوات حرس الثورة الإسلامية لإيران هجمات ضد أفراد الولايات المتحدة ومنشأتها في العراق وسوريا. وكان من أبرز تلك الهجمات هجوم شُنَّ ضد قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف الموجودة في قاعدة الأسد الجوية في العراق. ولم تزل تلك الهجمات تعرض حياة أفراد الولايات المتحدة وسائر قوات التحالف العاملة إلى جانب قوات الولايات المتحدة لخطر جسيم.

ورداً على تلك الهجمات وتهديد المستمر بشن هجمات في المستقبل، شنت الولايات المتحدة مساء يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر ضربات موجهة ضد منشآت في العراق تستخدمها قوات حرس الثورة الإسلامية والجماعات المرتبطة بها لأغراض القيادة والتحكم واللوجستيات وغيرها من الأغراض. وقد اتخذ هذا الإجراء الضروري والمتناسب في إطار ممارسة الولايات المتحدة لحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، واضطُلع به على نحو يحد من خطر التصعيد.

وتتضمن الرسائل الأتفة الذكر تفاصيل إضافية عن الغرض الذي من أجله اتخذت الولايات المتحدة هذه الأعمال العسكرية ضد قوات حرس الثورة الإسلامية وجماعات الميليشيات المدعومة من جانبها في سوريا والعراق، وكذلك عن الظروف التي اتخذت في إطارها. وستتخذ الولايات المتحدة ما قد يلزم من إجراءات أخرى في ممارستها لحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس للرد على الهجمات أو التهديد بشن هجمات في المستقبل ضد رعايا الولايات المتحدة وأفرادها ومرافقها.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفيرة ليندا توماس - غرينفيلد

ممثلة الولايات المتحدة
لدى الأمم المتحدة

